الاعتراضات الصرفية على آراء ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام في كتاب النُّكت للسيوطي " دراسة تحليلية "

علي عبد الكريم عبد القادر

أ.م.د حقي إسماعيل إبراهيم

كلية التربية / الجامعة المستنصرية.

توطئة :

عُنِي هذا البحث بدراسة الاعتراضات الصّرفية على آراء ابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام ، وقد كان كتاب " الشافية " لابن الحاجب ، ومباحث التصريف في " الألفية " ، و " نزهة الطرف في علم الصرف" لابن هشام مداراً للبحث في هذا البحث ، وقد ناقش الباحث هذه الاعتراضات ومحللاً إيّاها بعد عرضها على بساط البحث ، لبيان هذه الاعتراضات ومدى أحقيتها.

- **الاعتراضات في حدِّ التصريف :**

قال ابن الحاجب : **(التّصْرِيفُ عِلمٌ بِأُصُولٍ يُعرَفُ بِها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الّتي لَيْسَتْ بِإعرَاب)**[١] .

ذكر السيوطي جملة من الاعتراضات الصرفية على حدِّ ابن الحاجب للتصريف ، إذ قال : (أُورِدَ عليه : أنه يخرج عن هذا الحدِّ أكثر أبواب التصريف ؛ وذلك لأن التصريفي يبحث عن أصول يُعْرَفُ نفس أبنية الماضي والمضارع والمصدر والأمر والصفات ، ولا يلزم من معرفة أحوال الأبنية معرفة نفس الأبنية ، وقد يبحث عن أصول يعرف بها أحكام لا تَعَلّقَ لها لا بنفس الأبنية ولا بأحوالها كالوقف والقلب والإسكان وتجاور الساكنين والإدغام وتخفيف الهمز)[٢] .

وبيان هذه المسألة أن قول ابن الحاجب : " أحوال أبنية الكلم " قد خرج به معظم أبواب التصريف ؛ وذلك لأن التّصريف يبحث عن أصول تعرف بهاأبنية الماضي والمضارع والأمر والأسماء المشتقة نفسها، وهذا القول ليس بشامل لجميع أبواب التصريف ، إذ خرجت عن الحدِّ أكثر أبواب التّصريف ، وما يشهد على ارتكابه هذا الخطأ قوله : " بعض أحكام الإدغام ، وبعض أحكام التقاء الساكنين " ؛ لأن ما يفهم من كلامه أن بعض الأحكام راجع إلى الأحوال ، وبعضها الآخر راجع إلى الأبنية ، وهذا فاسد ؛ لاستلزام كون بعضه غير بعضه الآخر؛ لأنه حينئذٍ يكون الكل ، أو راجعاً إلى شيء غير الأحوال والأبنية ، ووجه فساد هذا الرأي أن علم التصريف منحصر فيما هو راجع إلى الأحوال والأبنية [٣] .

وذهب أحد الباحثين إلى أن ما ذهب إليه شراح الشافية يتلخص في ثلاثة مذاهب : أولها : إن التصريف يبحث في أحوال الأبنية وكل أبواب التّصريف أحوالٌ للأبنية ، وثانيها : منهم مَنْ رأى أن التصريف يبحث في ثلاثة أمور هي : الأبنية ، وأحوالها وغيره ، وهذا ما اختاره الرضي(٤) ، وثالثها : مَنْ رأى أن التصريف يبحث في أمرين : الأبنية ، وأحوالها(٥).

وممّا تقدّم تبين للباحث أن ما حدَّ به ابن الحاجب التصريف ليس جامعاً مانعاً ، فكان عليه أن يضيف من القيود ما يخرج به ما لا يدخل في التّصريف ، فقوله : " أحوال ابنية الكلم " مدعاة للاعتراض ، ولو قال : أبنية الكلم لكان الحدّ جامعاً ، إذ يخرج عنه حينئذٍ بعض أحكام الإدغام ، والوقف وتجاور الساكنين (٦) .

وهذا الاعتراض وإن كان في عمومه اعتراض شكلي لا يتوقف عليه تخطئة في القاعدة ، وخلط في الأحكام ، فإن الوقوف عليه لا يحرمنا الفائدة المرجوة منه ، بل هو اعتراضيلزم من أراد الحدّ أن لا يقصر فيه ، بخلاف من ادعى أن الوقوف على مثل هكذا اعتراض لا يجدى فائدة (٧) .

وأما قوله : " **يعرف بها أحوال** " قال السيوطي معترضاً : (يدخل فيه علم الإعراب ؛ لأن البنية تكون على حال باعتباره أخرجَ علم الإعراب بقوله : " التي ليست بإعراب")(٨).

وقد نقل السيوطي ردَّ أبي حيّان معتذراً لابن الحاجب ، إذ يقول: وما قاله ليس بشيء ؛ لأن التصريف إنما هو علم بأحكام الكلمة حالة الإفراد دون حالة التركيب ، وما ذكره من الوقف بالروم ، أو الإشمام إنما يكون حالة التركيب لا حالة الإفراد (٩)، ومثل هذا اعتذار وجيه مقبول ويذهب الباحث إليه ؛ إذ أن علم النحو يشمل أحكام الكلم حالة الإفراد وحالة التركيب ، وأما علم التصريف فمنحصر في حالة واحدة هي حالة الإفراد(١٠).

وهذا الذي ذكره السيوطي صحيح ؛ ففي الحدِّ إشكالٌ ؛ لأن قوله : " التي ليست بالإعراب " يخرج علم النحو عن حدِّ علم التصريف ، وهولا يخرج عن حده بحال من الأحوال ؛ لأن قوله يدلُّ على أن كل حال هي من جهة الإعراب خارجة عن حده ، وعلم النحو ليس بمنحصر في الإعراب ؛ لأن من مباحث النحو البناء فيدخل في حده كل بحث هو من جهة البناء فدخل في حده بعض علم النحو ، وعليه فما حدَّ به ابن الحاجب التصريف لا يكون جامعاً ، وهذا الاعتراض واردٌ على ابن الحاجب ؛ لأنه قرر الفصل بين علم النحو وعلم التصريف ، ولو فعل ابن الحاجب كما فعل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في جعله النحو والصرف في كتاب واحد لسلم من الاعتراض ؛ لأن صنيع ابن جني أدق وأحكم من صنيع ابن الحاجب في فصله بين هذه العلمين(١١) .

وذكر السيوطي اعتراضاً على ابن الحاجب ، إذ قال : (أُورِدَ على هذا الحدِّ أن زيادة قوله : " أحوالٌ " وإن أفاد ما ذكره المصنف ، لكنه مخلٌّ من وجه آخر ؛ لأنه يخرج به معرفة أبنية الكلم ؛ لأنه لا يلزم إسناد المعرفة إلى المضاف إسنادها إلى المضاف إليه ، بل ينبغي أن يكون معلوماً قبل ذلك فيلزم أن تكون أبنية الكلم من التصريف وهي منه)[١٢].

وقد ردَّ الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) هذا الاعتراض ، فذهب إلى القول : إن أُريد بأبنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها إذ هي من مباحث اللغة ، وليست من التّصريف ، وإن أُريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والأحوال فهي نفس أحوال أبنية الكلم والإضافة فيه ، ولكن التحقيق في هذا الموضع أن المراد من قوله : " أبنية الكلم " باعتبار الألفاظ والحروف والحركات والسكنات التي تكوّن مادة الكلمة ، والعوارض التي تلحقها ، وبهذا فالحدُّ يصدق على علم التصريف ، ويخرج عنه ما ليس منه [١٣] .

وردّ الخضر اليزدي : (ت ٧٢٠هـ) رأي ابن الحاجب ووصفه بالوهم ، فقال : هذه الذي قاله وهم ؛ لأن العوارض التي تطرأ على الكلمة تغير في صوغ الكلمة ، وفي الوقف عليها ، فكيف يكون علم صوغ الكلمة وعلم الوقف عليها بعد صوغها سواء ، وذهب إلى القول : بأن جعل جميع الأبواب داخلة تحت الأحوال ، تعسف ويجري مجرى المكابرة [١٤] ، وهذا الذي ردَّ به اليزدي وجهيه ومقبول؛ لأن مادة الكلمة وما يطرأ عليها من العوارض ليس واحداً فكيف يجعله سواء.

وقد اعتراض الخضر اليزدي على حدِّ ابن الحاجب ، إذ قال : (ذِكرُ أحد الأمرين من الأبنية أو الكلم زيادة بلا فائدة ، إذ لو قال : تُعرف بها أحوال الأبنية أو أحوال الكلم لكان كافياً) [١٥] .

ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بالقول إن الأبنية أعمُّ من الكلم ؛ إذ قد تكون الكلم وقد تكون غيرها ، وأما ما يتحصل من الفائدة فهي أن يعرف المستفيد من أول الأمر أنه يستعمل البناء في اصطلاح النحويين في الكلمات كما يقال هذا البناء موجود ، وذاك البناء معدوم ، وبه يرد الاعتراض ، ما قاله ابن الحاجب في الجمع بين الأبنية والكلم فلا زيادة فيه ، وتترتب عليها فائدة تزيل من الإشكال ما يلبس القارئ [١٦].

- **الاعتراض في أبنية الاسم الثلاثي :**

قال ابن الحاجب : **(وَأَبْنِيَةُ الاسْمِ الأصُولُ ثُلاثِيَّةٌ ...)** [١٧] .

ذكر السيوطي[١٨] اعتراضاً أورده اليزدي على قول ابن الحاجب ، إذ قال : (فإن قلتَ : مثل : " ذا" و "كم" و "ما" أسماء أُصول وليست بثلاثية فلا يستقيم قوله : " ،أبنية الاسم الأصول ثلاثية ") [١٩] .

ويمكن ردُّ هذا الاعتراض بالقول إنه لا يوجد اسمٌ متمكّن على أقل من ثلاثة أحرف ، والذي قصده ابن الحاجب بقول : " أبنية الاسم" هو الاسم المتمكن الذي لا يكون إلاّ ثلاثياً ، ويمكن اشتقاقه وتصرفه ، ولم

يريد الأسماء المتوغلة في البناء كما في :" كم ، ومَنْ و إذ" ، فإن مثل هذا لا يدخل ضمن مباحث علم التصريف [٢٠]، ولم يقيده ابن الحاجب بالمتمكن ، ولو قيّده بالاسم المتمكنكما فعل ابن هشام لكان أدق وأحكم ؛ لحترازه عن غير المتمكن [٢١].

- **الاعتراض في أبنية الفعل :**

قال ابن الحاجب : (**وأبنية الفعل ثلاثيَّةٌ ورباعيَّةٌ**) [٢٢] .

أورد السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب ، إذ قال : (لو قال الأبنية الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية ، وللفعل أولياهما لكان أسدَّ) [٢٣] .

وبيان ذلك أن الفعل لا يجوز أن ينقص عن الثلاثي ، ولا يجوز أن يزيد الفعل على الرباعي ؛ لأن الفعل لمجرد إما أن يكون ثلاثياً أو رباعياً ، ولم يرد فعل على خمسة أحرف كلها أصول ؛ لأنه لو زاد إلى الخماسي لساوى الاسم في الرتبة ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه أحط درجة من الاسم ؛ ولن الاسم أقوى من الفعل لإستغناء الاسم عن الفعل ، بخلاف الفعل فإنه محتاج إلى الاسم ، وكذلك لم يأت من الفعل البناء الخماسي؛ لأن الفعل ثقيل المعنى لدلالته على الحدث والزمان وعلى الفاعل وغيرها ، وذهب ركن الدين الاسترابادي إلى القول إن عبارة ابن الحاجب فيها تعسف عظيم ؛ لأن ابن الحاجب قال : وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، ولو قال : الثلاثي والرباعي أصول للفعل ، ولو قال: والأخير الاسم فقط أي البناء الخماسي الأصول لكان أصوب [٢٤] .

- **الاعتراض في أبنية الاسم الثلاثي المجرد :**

قال ابن الحاجب : **(وللاسْمِ الثُّلاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثني عشر: سقط منها فُعِل وفِعُل استثقالا وَجُعِلَ " الدُئِلُ " مَنْقُولاً، و" الحِبُكُ " إن ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ في حَرْفَي الْكَلِمَةِ)** [٢٥] .

ذكر السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب ، إذ يقول : (قوله : " وجُعِلَ الدُّئلُ منقولاً " هذا الجواب فيه نظرٌ)[٢٦] .

وبيان الرأي في هذه المسألة أن قوله : " جعل الدُّئِل منقولاً " أي إنه ليس ببناء أصلي في الأسماء ، بل هو منقول من الفعل إلى الاسم ، والأصل فيه : دأل من الدألان ، وهو مشيٌ تتقارب فيه الخُطا ، ولكن لا نسلم بنقل "فُعِل" في الأسماء ، إذ جاء " الدُّئل " علماً لأبي قبيلة وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي ، وأيضاً علماً لدويبة ، فعلى هذا لا إشكال في جواز الاستعمال لكثرة نقل الأعلام من الأفعال ، وبهذا يمكن ردُّ اعتراض مَنْ اعتراض على ابن الحاجب ، ويمكن القول إن مَن رام الاعتراض تعسف فيه [٢٧].

وذكر السيوطي اعتراضاً آخر على كلام ابن الحاجب ، إذ قال : (" والحِبُك إن ثبت فعلى تداخل اللغات " وهذا فيه نظرٌ أيضاً) [٢٨] .

وملاك القول في ذلك أن التداخل في الكلمتين معهود ،وأما في الكلمة الواحدة فبعيد ،وذهب الخضر اليزدي إلى القول :(والأحسن أن يحكم عليه وعلى الدُّئِل بالشذوذ ، ولا يحتاج إلى تكلف)[٢٩].

وحمل على الشذوذ في نحو قوله تعالى: چ ٱ ب ب چ[الذاريات: ٧] ، فقد

قرأ الحسن البصري[٣٠] " الحِبُك " ، ووجهها : أنه أراد أن يقرأ بكسرتين في الحاء والباء ، فلما بُعد نُطقِهِ بالحاء مكسورة ، مال إلى القراءة المشهورة ، فنطق بالباء مضمومة[٣١].

وذهب أبو حيّان إلى القول : (والأحسن عندي أن تكون مما أتبع فيه حركة الحاء لحركة " ذات " في الكسرة ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين)[٣٢] ، وهذ ما قاله ابن هشام في نزهة الطرف فلا يؤاخذ بشيء مما ذُكِر من الاعتراض على ابن الحاجب[٣٣] .

وقد أورد السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب : (**ونحو "إبِلٍ" ،و "بِلِزٍ" يجوز فيهما إبْلٌ وبِلْزٌ، ولا ثالث لهما**) [٣٤] ، إذ قال : (ومنهم من تأوَّل كلام الشافية على أنه لا ثالث لهما في جواز الإسكان ، وقد قال اليزدي : إنه فاسدٌ) [٣٥] .

ووجه الفساد عنده أن المعنى في قوله : " لا ثالث لهما " أنه لا يجوز في اللفظتين إلاّ اللغتان المذكورتان ، ولا ثالث لما أي فرع آخر لهما ، وقد ردَّ الجاربردي ابن الحاجب إذ قال : وفيه نظرٌ ؛ لأن لعضد وعنق أيضاً فرعاً واحداً فقط ، ولم يقل هناك ولا ثالث لهما فما وجه الترجيح [٣٦]، أي أنه لا يجوز في " عضد" و"عنق " إلاّ اللغتان ، وهذا النقض على ابن الحاجب صحيح ، ورجحه اليزدي ، بقوله : وهذا النقض حقٌّ ، ومن الشراح مَنْ أراد الاعتذار لابن الحاجب بالقول : وقع التصحيف في كلام ابن الحاجب ؛ لأنه أراد " إبد" بالدال ، لا إبل وبِلز أي ضخم ، وقال لا ثالث لهما ، وقيل هذا تكلف رديء وتعسف في الاعتذار [٣٧] .

وخير ما يمكن الاعتذار به لابن الحاجب أن يقال : إن هذه الألفاظ المزيدة لم تثبت ، أو هي غير فصيحة ، والذي نصّ عليه ابن الحاجب اللغة الفصيحة ، والذي يؤيد يذهب إليه الباحث قول ابن يعيش ،الذي نصّ على أن سيبويه قال :فِعِلٌ بكسر الفاء والعين قليل ، قالوا : إبِل ، وليس في الأسماء غيره ، وبِلِزٌ وهي العظيمة في الصفات[٣٨] ، ولما أثبت سيبويه فعل واحد مع قلته وهو " إبِل " ولم يثبت غيره ، يمكن القول بأن ابن الحاجب اعتمد القلة على أنها لا تجري في غير هذا الاستعمال [٣٩] .

ثانياً : [الاعتراضات في معاني الأبنية]

- **الاعتراض في معاني " فعّل " :**

قال ابن الحاجب : **(وفعّل للتّكثير غالبا، نحو: غلّقت، وقطّعت، وجوّلت وطوّفت ، وموّت المال، أو للتّعدية، نحو: فرّحته، ومنه "فسّقته")**[٤٠] .

ذكر السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب : " والتعدية نحو : فرَّحْتُهُ ، ومنه فسَّقْتُهُ " فمعنى التعدية في " فسَّقْتُهُ " نظرٌ ؛ لأن معناه نسبته إلى الفسق لا صيرته فاسقاً[٤١] .

وبيان ذلك أن من السياقات التي ترد فيها صيغة "فَعَّلَ" بمعنى النسبة إلى الشيء ، كقولك : " فَسَّقَ زيدٌ عمراً " ، إذ نسبه إلى الفسق،فإنه نسبه إلى كونه فاسقاً ، لا صيرته فاسقاً [٤٢] .

وجه الاعتراض يتلخص في أن" فسَّقْتُهُ" مخالف لـ " فرَّحته " في أنه لم يصير فاعلاً للفعل المشتق هو منه ، وإنما جعله منسوباً إليه إذ معنى " فسَّقته " قلت له : يا فاسق أو نسبته إلى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقاً ، ورُدَّ الاعتراض بأن ابن الحاجب لا يلزمه شيء مما ذُكِر ؛ لأنه فصل بقوله : " ومنه " أي ومما نُزِّلت النسبة منزلة التصيير ، ويمكن اعتبار ما ذُكِر رداً على مَنْ اعتراض على كلام ابن الحاجب ؛ لأن الرضي عدَّ تداخل معنى النسب في معنى التعدية وبهذا يرد الاعتراض [٤٣] ، والمحدثون يذهبون إلى أن معنى النسبة في " فسَّقته " ثابت لا متداخل في معنى التعدية كما ذهب إليه الرضي [٤٤] .

- **الاعتراض في معاني " فَاعَل" :**

قال ابن الحاجب : **(وفاعَل لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقاً بالآخَرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحاً، فَيَجِيءُ الْعَكْسُ ضِمْنًا، نَحْوُ: ضَارَبْتُهُ، وشارَكْتُهُ وَمِنْ ثَمَّ جاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً ، نَحْوَ: كارَمْتُه، وشاعَرْتُه)** [٤٥] .

ذكر السيوطي اعتراضين على كلام ابن الحاجب ،إذ قال : (" شاركته " في التمثيل به نظرٌ ، وأيضاً قوله : " شاعرتُهُ " فيه نظرٌ أيضاً) [٤٦] .

وهذا الاعتراض ذكره الخضر اليزدي في شرحه ، إذ قال : إن التمثيل بـ " شاركته " فيه نظرٌ ؛ لأن الشراكة في شاركته ليست مستفادة من المفاعلة ، بل من أجزاء الكلمة التي هي الشين والراء والكاف ، إذ هي مدلول الكلمة ، وأما قوله: " شاعرته " فالنظر فيه أيضاً ؛ لأنه إن أراد به أنه بمعنى اعلم فالحكم بكونه لازماً غير سديد ، وإن أراد به أنه بمعنى إنشاء الشعر فأيضاً غير سديد ؛ لأن الشعر مقول الشاعر ومفعوله فيكون متعدياً أيضاً[٤٧].

- **الاعتراض في معاني " تفاعل " :**

قال ابن الحاجب : (**وَتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِداً في أَصلِهِ صَرِيحاً، نَحْوُ: تَشَارَكَا**)[٤٨].

ذكر السيوطي اعتراضاً على كلام ابن الحاجب ، إذ قال : (قوله : " لمشاركة أمرين فصاعداً " ليس بحسنٍ ، ولو اقتصر على قوله :" مشاركة " لكان أحسن ، إذ المعلوم أن المشاركة لا تتحقق في الواحد ، و أنما لزمهم أن يذكروا أمرين في باب فاعَل للمتعلق المذكور)[٤٩] .

ودراسة الاعتراض أن صيغة " تَفَاعَلَ " تدلُّ على التشارك ، وتقابلها صيغة" فَاعَل " التي تدل على المشاركة ، ومَن ظنَّ أن هذين المعنيين متطابقان ليس بصحيح ، ويرى الرضي أن الحق في صيغة " تَفَاعَل " أن يقال : تَفَاعَل لاشتراك أمرين ؛ لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل ، وإما إلى المفعول ، وبهذا يرى الرضي أن استعمال مصطلح " التشارك " أو " الاشتراك " هو الصوب في دلالة " تَفَاعَل "[٥٠].

وهذا الاعتراض واردٌ على الزمخشري أيضاً ، إذ قال : " أمرين فصاعداً "[٥١] وهو ليس بوجه حسن ،حتى ذهب الرضي إلى أن قولهما " أمرين فصاعداً " تخليط ومجمجة " وبهذا لم يسلم قول ابن الحاجب من الاعتراض ، إذ الشراح مجمعون على أن عبارته غير وافية بالمراد ، إذ يتوهم من عبارته أن تفاعل لمشاركة أمرين لغيرهما وليس بمقصود " في أصله صريحاً "، فلو قال : لاشتراك الأمرين فصاعداً لكان أولى وأسلم[٥٢].

ويذهب أحد المحدثين إلى أنه لو استعمل مصطلح " التشارك " لكان أصوب ، إذ إن معنى " المشاركة "خاص بصيغة " فَاعَل " ، ومصطلح " الاشتراك" خاص بصيغة " افْتَعل " ، ومصطلح " التشارك " خاص بصيغة " تَفَاعَل " ؛ لأن هناك فروقاً دلالية بين معاني هذه الصيغ ، وينبغي للمصطلح أن يكون موافقاً لصيغته التي يدل عليها [٥٣] .

الاعتراض في معاني " تفعَّل " :

قال ابن الحاجب : **(وتفعّل لمطاوعة فعَّل، نحو: كسّرته فتكسّر، وللتّكلّف، نحو: تشجّع، وتحلّم، وللاتّخاذ، نحو: توسّد، وللتّجنّب، نحو: تأثّم، وتحرّج، وللعمل المتكرّر في مهلة،نحو: تجرّعته، ومنه: تفهّم، وبمعنى استفعل، نحو: تكبّر، وتعظّم)** [٥٤].

ذكر السيوطي اعتراضاً على كلام ابن الحاجب ، إذ قال : (إيراد المصنف باب تفاعَل وتفعَّل ليس في موضعه ، إذ هو في بيان فائدة غير الملحق ، وأما الملحق فكما مرَّ ليس وضعه لغرض فائدة ، بل لموازنة لفظية) [٥٥] .

وبيان ذلك أن باب " تفاعَل" و" تفعَّل " يفيدان معاني مخصوصة ، فكيف يحكم بكونهما ملحقين ، وهما أيضاً مما زيد فيه ، وكان الأولى والأصوب أن يورد هذين البابين بعد بيان الرباعي المزيد فيه ؛ إذ هما مما زيد فيه ليكون رباعي من باب تدحرج ، ومن المعاني التي تدلُّ عليها صيغة " تفعَّل " أن تأتي

بمعنى " استفعل" في طلب أصل الفعل نحو : تعظَّم واستعظم ، وتكبَّر واستكبر ، أي طلب من نفسه أن يكون كبيرً وعظيماً [٥٦]، وصيغة " استفعل " لا تأتي للإلحاق بصيغة " تفعَّل ؛ لأن من شروط الإلحاق بالمزيد أن يزاد على الملحق الأحرف التي زيدت على الملحق به نفسها ، وهذا بخلاف ما ذهب إليه محمد محي الدين عبدالحميد[٥٧].

- **الاعتراض في معاني : " افتعل " :**

قال ابن الحاجب : **(وافتعل للمطاوعة غالبا، نحو: غممته فاغتمّ، وللاتّخاذ، نحو: اشتوى ، وللمفاعلة، نحو: اجتوروا، واختصموا)** [٥٨] .

نقل لنا السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب ، إذ قال : (" وللمفاعلة ،نحو : اجتوروا واختصموا" لو قال للتفاعل لكان أولى)[٥٩] .

وهذا الاعتراض راجع إلى اختلاف في النقل وقع في بعض نسخ الشافية ، ، إذ ثبت في بعضها قوله " وبمعنى تفاعل " وفي غيرها من النسخ قوله " بمعنى المفاعلة " وهذا خطأ ؛ لأن الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون ، لا بمعنى المفاعلة [٦٠] .

وقد اختلف الشراح في تفسير هذا الخطأ ، فمنهم من ردَّ الاعتراض ، وهو ما اختاره الخضر اليزدي في شرحه فذهب إلى القول بأن من قال : " لو قال المصنف للتفاعل لكان أولى " إنه ليس بسديد ؛ لأن الأولوية إنما يُطلق إذا كان جائزاً ومفضّلاً ، ولا جائز ههنا فإبهامه خطأ [٦١] .

وذهب الجاربردي إلى القول إن مَنْ قال وقع في بعض النسخ بدل قوله" للمفاعلة " قوله" تفاعل" خطأ ؛ لأنه لو كان للمفاعلة لوجب أن يقال في مثاله اجتور زيد عمراً واختصم بكر خالداً مثلاً لا اجتوروا واختصموا ويعرف هذا بالتأمل [٦٢] .

وذهب ابن جماعة إلى القول بسقوط ما ذهب إليه اليزدي ، إذ قال : (وبالتأمل يعرف سقوط ما قاله الشارح في أن الأولوية إنما تطلق إذا كان جائزاً مفضلاً ، ولا جائز هنا فإبهامه خطأ)[٦٣] .

ويذهب الباحث مرجحاً لقوله "و بمعنى تفاعل" ؛ لأنه الصواب الموافق لصيغة " افتعل " ، إذ الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون لا بمعنى المفاعلة كالمجاورة ، واختار ابن هشام في نزهة الطرف التفاعل لا المفاعلة ، وعليه السيوطي ، وهو الصواب[٦٤].

- **الاعتراض في معاني " استفعل " :**

قال ابن الحاجب : **(واسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِباً: إِمَّا صَرِيحاً، نَحْوُ: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ، ولِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطينُ ، وَإِنَّ البِغاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ)**[٦٥].

ذكر السيوطي اعتراضاً أورده الشراح ، إذ قال : قال بعض الشراح في قوله : " وللتحول نحو : استحجر الطين " ، كان ينبغي له أن يقول وللتشبيه لا التحول ، فإن الطين يُشبَّهُ بالحجر والبغاث يشبَّهُ بالنسر[٦٦] .

وبيان المسألة أن التحول الذي قصده ابن الحاجب يعني تحول فاعله إلى أصل الفعل ، وصيرورته ذلك سواء أكان التحول حقيقةً او مجازاً ، فاستحجر الطين يكون التحول فيه حقيقة ، و استنسر البغاث هذا من التحول المجازي [٦٧] .

وقد رُدَّ هذا الاعتراض ، إذ قيل : وهذا ليس بمحتم عليه ؛ لأنه قد يكون للتحول الحقيقي ، و غير الحقيقي ، وغير الحقيقي قد يكون مُنزَّلاً منزلة الحقيقي ، ولا حاجة إلى ما قيل ؛ لأن قوله وافٍ بالمراد [٦٨].

وقد ذكر الشرّاح اعتراضات أُخرى منها ما قاله الجاربردي ، إذ قال ذكر المصنِّف أن مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ، ولم يذكر إلاّ معنى الثمانية [٦٩] .

ويذهب الباحث إلى ردِّ هذا الاعتراض بالقول أن المصنِّف اقتصر على ذكر غير الملحق ، والمحلق لا حاجة لذكره ؛إذ لا معنى له زائداً غير المبالغة فلا حاجة لذكره[٧٠].

وقيل في اعتراض آخر لم يذكر المصنِّف فائدة باب افعوعل [٧١] ، وردُّ هذا الاعتراض يكمن فيما سبق ؛ إذ لما كانت فائدة افعوعل المبالغة والتكثير، ولم يكن لها من المعاني ما يحتاج إلى تفصيل يقال لا حاجة لذكره ؛ لأنه داخل في الملحقات [٧٢] .

ثالثاً : [الاعتراضات في باب الزيادة]

- **الاعتراض في ضابط الزيادة :**

قال ابن مالك :

والحَرفُ إنْ يَلزمْ فأصلٌ والذي لا يلزمُ الزائدُ مثلُ تَا احْتُذِي [٧٣].

ذكر السيوطي اعتراضاً على كلام الناظم ، إذ قال : (هذا التعريف غير جامع لخروج ما سقط من بعض التصاريف وهو أصل كواو " يعد" ، وغير مانع لدخول ما يلزم ، وهو زائد ، فلا يصح حدًّا ولا علامةً) [٧٤] .

ودراسة الاعتراضأن الناظم في هذا البيت بيّن أن الحرف الأصلي هو الذي يلزم في جميع التصاريف ، وبيّن أن الحرف الزائد لا يلزم في جميع التصاريف ، ومثّل بتاء " احتُذي" على أنها زائدة ؛ إذ الحذف يلازمها في بعض التصاريف ، وذهب ابن هشام إلى أن التعريفين فيهما نظرٌ ، فإن تعريف الأصل عنده غير جامع ؛ لأن الواو من " كوكب " والنون من " قرنفل" زائدتان وهما لا يسقطان في جميع التصاريف ، وتعريف الزائد غير مانع ؛ لأن الفاء من : وعد والعين من : قال ، واللام من : " غزا" ، فهذه أصول ، ولكن تسقط في : " يعدُ" ، و" قُلْ "، ولم يغزُ ، وبهذا عُرِف ما يشوب التعريف من العوار [٧٥] .

وقد اعتذر بعض شرّاح الألفية للناظم بالقول إن ما يسقط من الحروف الأصول كواو يعد فإنه مُقدر الوجود ، وكما أن الزائد كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط ، لذلك يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً او تقديراً ، وبهذا يذهب الباحث إلى ردِّ الاعتراض ؛ لأن ما يُثبت في الزيادة على تقدير السقوط ، ويحذف لعلة يكون على تقدير الثابت [٧٦].

- **الاعتراض في الميزان الصرفي :**

قال ابن الحاجب : (**ويُعَبَّرُ عَنها بالفاء والعَين واللَّام**) [٧٧] ، ذكر السيوطي اعتراضاً ، إذ قال : (الضمير في قوله : " عنها " راجع إلى الأبنية ، والأبنية موصوفة بالأصالة فيجب أن لا توزن الأبنية المزيد فيها بالفاء والعين واللام)[٧٨] .

وقد رَدَّ الخضر اليزديهذا الاعتراض بقوله : وهذا باطل ؛ لأن المراد بقوله : " يعبَّر عنها بالفاء والعين واللام " أنها تقع في مقابل الحروف ، وهذا هو الوزن ، إذ البناء الأصلي يوزن بها ، وغير الأصلي لا يوزن بها ؛ لأنها لا تقع في مقابل ما يوزن به ، إذ الداخل في الوزن ما كان أصلياً ، والزوائد بخلافه ، ولأن المتفق عليه هو أن مثل" ضارِب " يوزن على " فاعِل " فعُرِف أنه مما زِيد فيه ، وأيضاً الزائد لا يكون في عداد الأصول ، لاستحالة صيرورة الزائد أصلاً ، بهذا يكون الاعتراض باطلاً من الوجهين المذكورين [٧٩] .

واعترض الخضر اليزديعلى قوله ابن الحاجب : **(وبُطنان فُعْلان، وقُرْطاس ضَعِيفٌ مع أنه نقيض ظُهْران)**[٨٠] ، إذ قال : ما قاله ابن الحاجب فيه نظرٌ [٨١] .

وقد علل اليزديما قاله من النظر في كلام ابن الحاجب ، بقوله : والظُهران فُعلان باتفاق ، فثبت أنه أيضاً فُعلان ؛ لأنه قد يحمل النقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير ، والنظر في كلام ابن الحاجب جاء فيه ؛لأن التضاد أمر معنوي ، ولا يوجب الاتحاد بين الضدين ، وذهب إلى أن الأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الأوزان ، والحمل على ما كان غالباً منها [٨٢].

وذهب ركن الدين الاستراباذي إلى القول : إن "بُطْنان" نقيض "ظُهْران" ؛لأن "بُطْنان" اسم لباطن الريش و"ظُهْران" اسم لظاهر الريش، والنون زائدة في "ظُهْران" فتكون زائدة كذلك في "بُطْنان"؛ لأنه يعلم من "ظُهْران" أنهم قصدوا ببطنان قصد نقيضه؛ أعني : قصد "ظُهْران"، بناء على حملهم أحد النقيضين على الآخر [٨٣] .

- **الاعتراض في الأصل والزائد :**

قال ابن مالك :

وَاحكُمْ بِتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ، والخُلف في كَلَمْلَمِ [٨٤]

ذكر السيوطي اعتراضاً على كلام الناظم ، إذ قال : لم يبيِّن الراجح من الخلاف الذي ذكره في القسم الثاني [٨٥] .

ودراسة المسألة أنه إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما ، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمتهما الأصالة ، وقد مثّل لذلك بنحو : " سمسم " على وزن " فِعْلِل " [٨٦]، فإنه لما تيقنَّ أن الأثنين من الأصول ولا بد من ثالث مكمل لهما ، وليس أحد الباقيين أولى من الآخر ، فحكم بأصالتهما[٨٧] ، وفي هذه المسألة خلاف لم يبيّنه الناظم ، فذهب الكوفيون والزجاج من البصريين إلى أن الحرف الثالث زائد ، لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة[٨٨] ، وذهب البصريون إلى أن الحروف كلها أصول وسقوط الثالث لا دليل عليه[٨٩] ، وقال الزجاج : ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد غير مبدل من شيء ، والذي اختاره ابن الناظم مذهب الكوفيين والزجاج ، وقال : إنه أولى من جعله ثنائياً مكرراً[٩٠] ، وذهب المرادي إلى القول : إنه حكي عن الخليل وعن بعض الكوفيين أنه وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد[٩١] ، والذي اختاره ابن مالك أنه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها [٩٢].

- **الاعتراض في زيادة الهمزة :**

قال ابن مالك :

كذاكَ هَمْزٌ آخرٌ بَعْدَ ألفْ أكثرَ مِنْ حرفَيْنِ لفظُها رَدِفْ [٩٣]

ذكر السيوطي اعتراضاً على بيت الناظم ، إذ قال : (الذي يقتضيه البيت أن الحكم بزيادة الهمزة سواء قُطِع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم لا ، وليس كذلك ، فلو قال أكثر من أصلين ، لكان أجود)[٩٤].

وكلام الناظم غير مستقيم من وجهين أحدهما : إنه أطلق القول في الألف ولم يقيدها بالزيادة وكان حقه أن يقيده ؛ لأن الهمزة لا تزاد قياساً إلاّ إذا كان الألف التي قبلها زائدة فقصّر بعدم ذكره هذا القيد ،

والثاني : أنه لم يقيِّد ما يقع قبل الألف من الحروف بالأصالة فهذا الإطلاق يشمل الأصول وكذلك الزوائد ، وعلى هذا فإن همزة " حذّاء وشوّاء وقرّاء " تكون زائدة ؛ لأنه قد تقدَّم الألف ثلاثة أحرف ، وهو لم يذكر فيها أصالة من زيادة ، وهذا لا يستقيم ، بل لا بدَّ من كونها أصولاً ، ولو قال الناظم أكثر من أصلين لأجاد ، ولسلم من المؤاخذة [٩٥] .

- **الاعتراض في زيادة النون :**

قال ابن مالك :

والنُّون في الآخر كالهمز ، وفي نحو " غَضَنْفَرٍ" أصالة كُفِي [٩٦]

ذكر السيوطي اعتراضاً على بيت الألفية ، إذ قال : (بقي على الناظم من شروط زيادة النون ، وهو أن لا يكون من باب " جنجان " ، وأيضاً أن لا يكون في اسم مضموم الأول مضعَّف الثاني كـ" رُمَّان ") [٩٧] .

ودراسة الاعتراض أن الكلمة إذا كانت من باب " جنجان " فإنه ينبغي لها أن تجعل النون الأولى فيها أصلية، ولا يحكم عليها بالزيادة ، إذ لو كانت زائدة لكانت الكلمة ثلاثية ، ويكون فاؤها جيماً ولامها جيماً ، فيكون من باب سَلس وقلق وهما مما فاؤه ولامه من جنس واحد ، وهذ لا يقع إلاّ في القليل جداً ، وهذا الشرط بقي عليه ، فجاز لك أن تعترض على ابن مالك لنقصه من شروط زيادة النون في الكلمة [٩٨] .

وأما الاعتراض الآخر فمنهم مَنْ شرطَ ألاّ يكون ما قبل الألف منه ثلاثة أحرف ، ألاّ يكون مع ذلك مضموم الأول ومضعف الثاني اسماً لنبات ، نحو :" رُمَّان "، فمَن قال بهذا تكون عنده النون أصلية ، ويكون الوزن منه على " فُعَّال " ، ومنه نحو :" حُمَّاض "، و "عُنَّاب "، و" قُتَّاء " [٩٩] .

وذهب السيرافي (ت ٣٦٨هـ) إلى القول أنّ النون إذا أتت آخراً ، بعد ألف زائدة ، فإن أدت إلى بناء غير موجود حُكِم عليها بالزيادة ، نحو : كـ" رَوان " ، فلو كانت النون أصلية لكان وزنها " فَعَلالا" وهذا بناء غير موجود ، وأما إذا أدت إلى بناء موجود حُكِم عليها بالأصالة ، نحو : " دهقان " و" شيطان " ، فالنون في " دهقان " إن حكم عليها بالزيادة كانتالكلمة على زنة " فِعْلالا " ، وأما وزن في " شيطان" فيكون على زنة " فَيعالاً " ، وهذان بناءان موجودان ، وقد رده ابن عصفور فقال هذا الذي ذهب إليه السيرافي باطل ؛ لأنه حمل كلام سيبويه في جعل النون أصلية في " دِهقان وشيطان" ، ولم يفعل ذلك سيبويه لما ذكر من جعل النون في أصلية يؤدي إلى بناء موجود فدلَّ على أصالة النون [١٠٠] .

وخلاصة الرأي في هذا الاعتراض : أن الخلاف حاصل في نون " رُمَّان " ، وعلى مذهبين ،أحدهما مذهب سيبويه على أنه على وزن "فُعْلان" من " رمَّ " وحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به ، وذهب إلى هذا ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني وغيرهم [١٠١] .

والآخر مذهب الأخفش الأوسط أن " رُمَّان " على وزن " فُعَّال " وقد حمله على الكثرة في كلام العرب ، ومنه حُمَّاض ، و قُرَّاض ، وخُبَّاز ،وقد علل لذلك بأنه مما يكثر في النبات وتبعه في ذلك ابن الناظم والمرادي [١٠٢] .

ويذهب الباحث إلى أن الصحيح في " رُمَّان " أن يحكم عليها بزيادة الألف والنون ، ومنه ما نقله ابن جني في قوم قدموا النبي ﷺ قالوا له : " نحنُ بنو غَيَّان " فقال لهم عليه السلام : (بل أنتم بنو رَشْدان)[١٠٣]، فدلَّ على أنه إذا جاء مضاعف في آخره ألف ونون مثل " رُمَّان " فلا بد من أن يحكم عليه بزيادة الألف والنون ، إلاّ أن يقوم دليل على أن النون أصلية ، في نحو : مُرّان ، فإن الخليل ذهب إلى أن نونه أصلية ؛ لأنه مشتق من المران التي هي اللين [١٠٤] .

- **الاعتراض في طرائق معرفة حروف الزيادة :**

قال ابن الحاجب : **(ويعرف الزّائد بالاشتقاق وعدم النّظير ، وغلبة الزّيادة فيه ، والترجيح عند التعارض)** [١٠٥] .

ذكر السيوطي اعتراضاً على ابن الحاجب ، إذ قال : (اقتصر المصنِّف على ثلاثة طرق ، وقد نوَّعها غيره إلى عشرة) [١٠٦] .

ودراسة المسألة أن للمتقدمين طرائق ثلاثاً لمعرفة الحرف الزائد من الحرف الأصلي ، قال الثمانيني : فأما الطرق التي يعرف بها الأصلي من الزائد فثلاث ، أولها : الاشتقاق ، وثانيها عدم النظير ، ثالثها : كثرة زيادة الحرف في ذلك الموضع المخصوص ، وهذه طرق القدماء للتوصل لمعرض ما هو أصل وما هو زائد ، وابن الحاجب تبعهم في ذلك وقد اقتصر عليها [١٠٧].

وذهب من المحدثين الدكتور حاتم الضامن إلى القول بهذا الطرائق الثلاث موافقاً للمتقدمين [١٠٨] .

وذهب المرادي إلى أن أدلة الزيادة تسعة ، الثلاثة التي ذكرها ابن الحاجب ،وزاد ستة أدلة ،وهي : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، و كونه مع عدم الاشتقاق في موع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف واختصاصه بموضع لا يقع فيه إلاّ حرف من حروف الزيادة ، و لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تك الكلمة نحو " تتفُل " وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة ، ولزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها ، نحو : تُتفُل " فإن تاءه زائدة على هذه اللغة ، فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه فُعلُل نحو "بُرثُن " وهذا بناء موجود ،ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها ، ويعني به زيادة التاء في لغة الفتح فلما ثبت أنها زيدت فيه حُكم عيليه بالزيادة حملاً على النظير ، ودلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل

[١٠٩] ، وذهب بعض المحدثين إلى أن أدلة الزيادة سبعة طرق لمعرفة ما هو أصلي من الحروف وما هو زائد في بناء الكلمة [١١٠] .

[الاعتراضات في جمع التكسير]

توطئة :

الجمع في عرف النُّحاة : ما دلَّ على أكثر من اثنين ، ويقسمونه إلى جمع مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم ، ثم جمع تكسير ، ويسمى هذا الجمع بالتكسير ؛ لأن مفردة لابد من أن يتغير في الجمع فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير ، فجمع التكسير يلزم فيه تغيير بناء واحده لفظاً أو تقديراً ، إما زيادة ، أو حذفاً ، أو تبديلاً ، أو بزيادة وتبديل ، أو بنقص وتبديل ،وهذا الجمع يأتي على قسمين من الأوزان ، أحدهما يسمى جمع القلة ، ويختص بأوزان أربعة ، والآخر يسمى جمع الكثرة ،وأوزانه كثيرة جداً ، وفي هذا المبحث سيتناول الباحث دراسة الاعتراضات الصرفية التي تختص بجمع التكسير معتمداً في تحليل مسائل هذا المبحث على أمات ما كُتِب في الصرف [١١١] .

- **الاعتراض على تمثيل ابن مالك بقوله : " كالصُّفي " :**

قال ابن مالك :

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وضعاً يفي كأَرْجِلٍ ، والكَسْرُ جاءَ كالصُّفِي [١١٢]

ذكر السيوطي اعتراضاً على ما مثّل به ابن مالك في بيت الألفية ، إذ قال : (اعتُرِض على هذا المثال بأنه قد جاء له جمع قلة وهو أصفاءُ ، فالأولى التميل برجال جمع رجل ، وقلوب جمع قلب وصِرادن جمع صُردٍ) [١١٣] .

وما يُفهم من بيت الناظم أن بعض هذه الأوزان تدلُّ على الكثرة كأرجل جمع رِجلٍ ، فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة ، فهو جمع صالح للكثرة كما هو صالح للقلة ، وهذا في أصل الوضع عند العرب ،وقد مثّل الناظم بـ" الصُّفِي" جمع " صَفاة " بمعنى الصخرة الملساء [١١٤] .

وما مثّل به الناظم ليس داخلاً فيما يفي جمعاً للكثرة والقلة ، فقد حكى الجوهري (ت ٣٩٣هـ) جمع صفيٌّ و أصفاءٌ ، وبهذا يكون تمثيل الناظم فيه نظرٌ ، وكان الأولى أن يمثل بأرجل ، وأعناق ، وأفئدة ، وقد يعكس كرجال وقلوب وصردان[١١٥].

- **الاعتراض في وزن " أفْعُل " :**

قال ابن مالك :

لِفَعْلٍ اسماً صـحَّ عينـاً أفْـعُلُ ولـلرُّباعيِّ اسماً ايضـاً يُجْعَلُ

إنْ كانَ كالعَناقِ والذِّراعِ : في مَـدٍّ ، وتأنيثٍ ، وعَدّ الأحرفِ[١١٦]

ذكر السيوطي اعتراضاً على كلام ابن مالك ، إذ قال : يرد عليه المعتل الفاء كـ " وقت " و " وكر " و" وعر " و" وهم " ، فإنه لا يطرد فيه " أَفْعُلٌ " ولا يكثر بل هو شاذ جداً [١١٧] .

وبيان ذلك أن من أبنية جموع القلة " أَفْعُل " ويجمع على هذا الوزن ما كان من الاسماء الثلاثية على وزن " فَعْلٍ " وكان اسماً لا صفة وكان صحيح العين لا معتلها ، فعند توافر هذه الشروط يجمع من الأبنية على " أَفْعُل " ، ولكن يؤاخذ ابن مالك بما شذَّ جمعه على" أَفْعُل " ولم تتوف فيه الشروط السابقة ، وقد شذَّ مما ورد جمعه على " أَفْعُل " : وجه وأوجه ، وكف وأكف ،ولما اقتصر ابن مالك على ذكر ضابط واحد لزمه اعتراض المؤاخذة [١١٨] .

وقد اعْتُرِض على قوله:" وعد الأحرف" قيل لا فائدة له مع قوله : "وللرُّباعي"[١١٩].

وقد يُرد هذا الاعتراض بجملته فإن مما لاشك فيه أن الموافقة لذراع في عد الأحرف هي كونه رباعياً مثله صار قوله " وعدِّ الأحرف " ضائعاً من الفائدة ، والأمر بخلافه ففي قوله : " عدِّ الأحرف " فائدة حسنة ؛لأن هنالك من الأسماء قد يطلق عليها رباعية مع أن عدة حروفها أكثر من أربعة أحرف ، وبهذا يمكن ردّ الاعتراض والاعتذار لابن مالك [١٢٠].

- **الاعتراض في ضابط اسمية " فُعَلٌ " :**

قال ابن مالك :

وَفُعَلٌ جَمعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ ونَحْوِ كُبْرَى .....[١٢١]

ذكر السيوطي اعتراضاً على قول ابن مالك السابق ، إذ قال : (كان يجب أن يقيِّد قوله : " لِفُعْلةٍ " بالاسم ؛ لأن مجيئها في الصفة نادرٌ) [١٢٢] .

وملاك القول في هذا الاعتراض أن الناظم أخل بشرط الأسمية في " فُعْله " وكان عليه التقييد لا الإطلاق ؛ لأن مجيء " فُعلة " بالصفة نادرٌ ، وقد سلِم من الاعتراض في غير الألفية من كتبه ، إذ ذهب إلى إثبات شرط كونها اسماً لا صفة فبعد عن المؤاخذة ، ولو قال : وفُعل لِلفُعلة اسماً عُرِف ، لوفي بالمراد من غير كلفة ، ولأجاد وأحسن[١٢٣].

- **الاعتراض في وزن " فَعْلان" :**

قال ابن مالك :

وَشَاعَ في وَصْفٍ على فَعْلاَنَا، أو أُنْثَيَيْهِ ، أو على فُعْلاَنَا [١٢٤]

ذكر السيوطي اعتراضاً على بيت الألفية ، إذ قال : (قوله :"فَعْلاَنَا أو أُنثييه " ليس بتعبير جيد) [١٢٥] .

ودراسة الاعتراض أن " فَعْلان " إما ممنوع من الصرف فيكون مؤنثه على " فَعلى " نحو : سكران سكرى ، و غضبان غضبى ، وإما أن يكون مصروفاً فمؤنثه يكون على " فَعْلانه " ، نحو : " ندمانة " ، والذي ذكره المصنف هنا ما كان ممنوعاً من الصرف بدليل فتحه إيَّاه في موضع الجرِّ ، وبهذا ثَبُت أن قوله " أو أُنثييه " باطل ؛ لأنه ليس له إلاّ مؤنث واحد هو" فَعْلَى " [١٢٦] .

- **الاعتراض في وزن " فَعَل " :**

قال ابن مالك :

.....، وفَعَلْ له ، وللفُعَالِ ، فِعْلاَنٌ حَصَلْ [١٢٧]

ذكر السيوطي اعتراضاً على قول ابن مالك ، إذ يقول : (" وفَعَل له " كلام مبهم ، ولم يقيِّدهُ بقيد الاطراد ، فَعُلِم أنه فيه غير مطرد) [١٢٨] .

وبيان هذا الاعتراض أن السبب الذي أوقع الناظم في الاعتراض هو اضطراب الشراح في فهم مراده ، وقد حصل للناظم من التناقض ما أوقعهم في هذا الاضطراب ، فقد ذهب في عمدة الحافظ وشرحه وتسهيل الفوائد إلى القول بالاطراد[١٢٩] ، وذهب في شرح الكافية الكبرى إلى القول بعدمه ، إذ قال : إن " فُعُولا " في " فَعَل " يقل ، ويقتصر على السماع [١٣٠]، واختلف في الرأي في عمدة الحافظ فذهب إلى القول بأنه مقيس في كل اسم على " فَعَل " ، وقوله في تسهيل الفوائد مثل هذا ، وذهب المرادي إلى القول : إن مفهوم العبارة إنه مطرداً ؛ لأنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلاّ ما كان مطرد ، والناظم في كل هذا يؤاخذ بما حصل من التناقض في اختيار الآراء ، وكان الواجب عليه أن يتبع ما عليه الجمهور في أنه مقيس مطرد ، ولا يقتصر على السماع كما قال في الكافية الكبرى [١٣١] .

- **الاعتراض في وزن " فَعَالِيَّ " :**

قال ابن مالك :

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لغيرِ ذي نَسَبْ جُدِّدَ ، كالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العرب [١٣٢]

ذكر السيوطي جملة من الاعتراض على بيت الألفية السابق ، فقال : (لابدَّ من تقييده بالثلاثي ، وذكر أيضاً أن عبارة الناظم " لغير ذي نسب جدِّد " أثبت فيه فَعَاليَّ لما لا نسبب فيه متجدد،وذلك يشمل شيئين

: ما لانسب في مطلقاً ، وما فيه نسب لكنه ليس بمتجدِّد فعبارته غير سديدة ، وذكر اعتراضاً آخر بأن ما مثّل به الناظم في قوله بنحو " كُرسيٍّ " ليس بحسن) [١٣٣].

وملاك القول أن الناظم لم يذكر في الألفية قيد لابدَّ منه ، وكان عليه أن يذكره ليسلم من الاعتراض ، فلو قال : ما كان ذا نسب غير مجدِّد وأضاف قيدين آخرين ، في كونه ثلاثياً ، وكونه ساكن العين ، لجنب نظمه المؤاخذة والاعتراض [١٣٤] .

وأما في كون عبارة الناظم غير سديدة ، فقوله : " لغير ذي نسب جدِّد " بأن لا يكون فيه نسب أصلاً كـ" كرسيّ " ، أو فيه نسب غير متجدِّد بأنصار منسياً كـ" مهري " فإن أصل البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة يمنية ، ثم كثر فصار اسماً للنجيب من الإبل ، وعلى هذا يكون الاعتراض بعيداً عن كلام الناظم ؛ لأن مقتضى كلامه أن كرسيّ فيه نسب غير مجدد ، وهو مما لا نسب فيه أصلا ، فقد نفى النسب في كرسيّ ، وقيد ظاهر في كلامه ، [١٣٥].

أما يخص ما مثّل بنحو " كرسيّ" فليس بحسن ؛ لأنه لم يكن فيه نسب قط لا متجدد ولا غيره ، ووجود الياء المشددة لا يستلزم حصول النسب ؛ ولأن علامة ياء النسب المجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور قبلها وهذا غير متوافر في " ياء " كرسيّ ، فأصبح ما مثّل به الناظم ليس بحسن [١٣٦] .

[الاعتراضات في التصغير]

يُعَرَّف التصغير : هو ما زِيد في شيء حتى يدل على تقليل ، وهذا التغيير يدل على معان ثلاثة : تحقير ما يتوهم عظيماً ، وتقليل ما يتوهم كثيراً ، وتقريب ما يتوهم كثيراً ، فقولك : كُليب غُير البناء فدل على التحقير ، ودُريهمات دل على تقليل ، وقبيل دل على تقريب [١٣٧].

- **الاعتراض في ترتيب باب التصغير :**

اعْتُرِض على ابن الحاجب في فصله بين باب جمع التكسير وباب التصغير بباب النسب ، وقيل : هذا ليس بجيد[١٣٨] .

ومنشأ هذا الاعتراض أن سيبويه قال إن التكسير والتصغير يجريان من وادٍ واحد[١٣٩] ، وهما بابان متفقان في أغلب الأحكام ، ويحال كل واحد منهما على الآخر ، وعلى هذا جرت عادة المصنفين أن يوردوا هذين البابين متجاورين كما فعل ابن مالك وهو مما أجاد فيه [١٤٠]، ومنهم من قدَّم باب التصغير على باب التكسير ، ومنهم مَن فعل العكس ، وهذا لا مشاحة فيه ولا اعتراض ، وهو ما عليه ابن عصفور في أغلب مصنفاته [١٤١]، وخالف ابن الحاجب عادة النحويين فقدّم التصغير على التكسير وفصل بينهما بباب النسب [١٤٢] .

- **الاعتراض في دلالة التصغير :**

قال ابن الحاجب : **(المُصغَّر المزيد فيه لِيَدُلَّ على تَقليلٍ)**[١٤٣] .

ذكر السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب في أن دلالة التصغير منحصرة في التقليل ، إذ قال : (ليست فائدة التصغير منحصرة في التقليل)[١٤٤].

وبيان ذلك أن غير المصنف لم يحصر فائدة التصغير في التقليل ، وهو صحيح ، فقد تنوعت دلالات التصغير عندهم إلى معان غير التقليل منها لتحقير شأن الشيء ، نحو : " رُجَيْل " ، ومنها للتقرب إما زماناً وإما مكاناً فتقول : " قُبيل " ، و" بُعيد " ، و" فُويق " و " تُحيت " ، وزاد الكوفيون دلالة أخرى هي التعظيم من شأن الشيء ، نحو: دُوَيْهية ، أضاف بعضهم دلالة أخرى وهي التحبيب ، وهذا المعاني لم يذكرها ابن الحاجب ، وكان حقاً عليه ذكرها ، لما اغفلها اعتُرِض عليه بها [١٤٥] .

- **الاعتراض في حكم الاسم المنقوص في التصغير :**

قال ابن مالك :

وَكَمِّلِ المَنْقُوص في التَّصغيرِ ما لمْ يحوِ غير التَّاء ثالثاً كما [١٤٦]

أورد لنا السيوطي اعتراض المرادي على كلام الناظم إذ قول:(قوله:" كَمَا "فيهنظرٌ

؛ لأنه إن أراد التمثيل به ، فليس بجيد ؛ لأن " ما " من الثنائي وضعاً ، ولم يكن من قبيل ما نُقص فيه ، فكيف يكون التمثيل به) [١٤٧] .

وما يفهم من كلامه أن المنقوص على ضربين ، ما كان منقوصاً منه حرف ، وولم يحوِ حرفاً ثالثاً ، وما كان منقصاً ويحوي حرفاً ثالثاً ، فأما الضرب الأول فلا بد من تكميله ليصبح على ثلاثة أحرف ؛ لأن المصغر يلزم أن يكون ثلاثياً ، وقد فهِم الشاطبي من كلام الناظم أنه أراد بالنقص النقص العرفي المشهور عند النحويين ، والذي يُقصد به حذف الحرف الآخر كما في يدٍ ودمٍ هَنٍ ، وعلى هذا يكون ما مثّل به الناظم " كما " لا إشكال فيه ، وصحيح ما مثّل به [١٤٨] .

ويذهب الباحث إلى موافقةابن مالك فيما مثّل ، إذ ذهب إلى القول : (وإذا لم يُعلم للثائي ثالثٌ ، وقُصِد تصغيره أو تكسيره أُلحق بباب " دمٍ " فيجبر بحرف لين ، أو أُلحق بالثلاثي المضاعف المحذوف بعضه كـ " أفْ "بمعنى " أفّ " ، وذلك نحو تصغير " مَنْ " مسمى به فلك أن تقول فيه : مُنَيٌّ " إلحاقاً بباب " دمٍ ") [١٤٩] .

والناظم أراد من تمثيله ما يحصل فيه النقص اللغوي مطلقاً سواء أكان من الآخر أم من غيره ،فما حُذف منه حرف سواء في الفاء أم العين أم اللام ، لابد من رده إليه ، ومثاله بـ" ما "لا يقدح من هذه الجهة أيضاً فتمثله صحيح ولا نظر فيه [١٥٠] .

- **الاعتراض فيما يُرد جمع الكثرة إلى قلته :**

قال ابن الحاجب : (**ويردّ جمع الكثرة – لا اسم الجمع – إلى جمع قلّته فيصغّر ، نحو: غليمة في "غلمان" ، أو إلى واحده فيصغّر ثمّ يجمع جمع السّلامة، نحو : غليّمون ، ودويرات**) [١٥١] .

ذهب ركن الدين الاسترابادي إلى القول : (إن ما قاله يشكل بمثل سُكارى وحُمُرٍ ، فإنه ليس له جمع قلة ، ولا يجمع مفرده بالواو والنون ، ولا بالألف والتاء)[١٥٢] .

وقد تبنى السيوطي الرد عليه ، فقال : (لا إشكال فيه ، فإن ابن مالك نص عليه في كتبه كلها ، وأنه لا يشترط في هذا الجمع أن يكون مما يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالألف والتاء ، والسبب في ذلك راجع إلى أن التصغير يبيح الجمع ، وإن كان الجمع لمذكر عاقل رُدَّ إلى القلة أو إلى التصحيح بالواو والنون مطلقاً)[١٥٣] .

ومِن ثم يعجب السيوطي مما خفي على الاسترابادي ، إذ قال : وعجبت للسيد كيف خفي عنه مثل هذا ، وقصده في ذلكأن "سكارى "جمع "سكران" يجمع على "سُكيرانون" ، ،وأيضاً يقال في جمع "رجال حُمُرٍ""رُجيلون أُحَيْمرُون "، وما كان للمؤنث العاقل أو للمذكر رُدَّ إلى القلة أو إلى التصحيح بالألف والتاء مطلقاً [١٥٤] .

وذهب السيوطي إلى ترجيح ما ذهب إليه ابن هشام ووصفه بأنه أجاد فيه حيث قال : (ويُرد جمع الكثرة قلة أو مفرداً ، ثم يصحح كغُليمة وغُليمون وأُويدر ودويرات في غلام دورٍ)[١٥٥] .

- **الاعتراض فيما صُغّر شذوذاً :**

قال ابن مالك :

وَصَغَّرُوا شُذُوذاً : " الَّذي الَّتي وذَا " مع الفُرُوع مِنها " تَا وتِي " [١٥٦]

قال المرادي : يُعترض على بيت ابن مالك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لم يبيّن الكيفية التي يتم من خلالها هذا التصغير ، بل الظاهر يوهم أن تصغيها كتصغير المتمكن .

وثانيها : قوله : " مع الفروع " أطلق القول مع أنه ليس على عمومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع .

والثالث : قوله : " منها تا وتي " يوهم أن " تي " تصغر كما تصغر " تا " ، ولم يصغروا منها إلاّ " تا" المؤنثة [١٥٧] .

وبيان الرأي في هذه المسألة أن شرّاح الألفية اتفقت كلمتهم على هذه الاعتراضات ، فقال ابن جابر الهروي بأن الناظم لم يبين كيفية هذا التصغير[١٥٨] ، ووافق المكودي [١٥٩]المرادي في صحة ما أورد من اعتراضات ، وأيضاً ممن اعتراض على بيت الألفية ابن هشام [١٦٠]، والأشموني[١٦١] وابن طولون [١٦٢] .

وخير من فصّل القول في ذلك ابن القيم في شرحه ، إذ قال : (إن تصغير " الذي " و " التي" ، و" ذا " هذا ما أرد به بالفروع ، وقد سمع في فروع " الذي " و" التي " في تثنيتهما وجمع الذي قولهم : اللاتين واللاتي واللائي واللواتي ، ولم يُسمع في شيء من ذلك ، وأما ما يخص " ذا " فلم يسمع في أكثر فروعه إلاّ ما حُكي عن اتفاقهم في أن تصغيرها يكون على "تِي" منعاً للالتباس بالمذكر والأكثرين ، وأهم ما خالفت فيه هذا المصغرات حكم التصغير : أنها لا تضم في أولها ، بل تبقى الحركة ذاتها ، وأنها يزاد في آخرها ألف عوضاً عن ضم الأول ، فتكون : اللذيا ، واللتيا ، وذيا ، وتيّا ، وقد تستغني عن هذه الألف في حالتي التثنية والجمع فتقول : ذيَّان واللذين ، ...ولم يسمع ذلك عن العرب)[١٦٣] .

وقد ردّ الشاطبي مَن اعتراض على ابن مالك ، وكعادته كان يلتمس العذر للناظم ويزيل الإشكال الذي يطرحه غيره من الشراح ، فقال : وأما الجواب عن الاعتراض الأول في أن الناظم لم يبين الكيفية التي يتم بها التصغير في هذه الأسماء ، فقال : إن الناظم أحال على السماع ، والسماع هو الذي يعين الكيفية التي يصغر من خلالها ، فلا إشكال عليه من هذه الجهة ، وإنما يقع الإشكال عليه لو أحال المسألة إلى القياس ، ولم يفعل ذلك ، ومن جهة أخرى رده مَن اعتراض عليه بأن اقتصر في هذه المسألة على السماع ، وأغفل القياس فيها ، فسيبويه لم يقل بالقياس فيه ، والناظم تبعه ونعمَ ما فعل ؛ فالقياس في مثل هذا غير سائغ ، فلا اعتراض عليه فيما ذهب ، ويختم الشاطبي بأن ما قاله الناظم صحيح وراجح ، لا حقَّ لمن اعتراض عليه [١٦٤] .

الهوامش :

[١] الشافية ، لابن الحاجب : ٥٩، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي :١/١.
[٢] النُّكت : ٣٥١/٢.

[٣] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٤/١، ومجموعة الشافية ، شرح نقرة كار : ١٢٦/١،١٢٧، وشرح الشافية ، للخضر اليزدي :١٢٥/١،١٢٦.

[٤] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٤/١ ،٥.

[٥] ينظر : اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، مهدي بن علي القرني : ٤١، "أطروحة دكتوراه" .

[٦] ينظر : مجموعة الشافية : ١/ ١٢٨، والنُّكت :٣٥١/٢.

[٧] ينظر : اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية : ٤٤.

[٨] النُّكت : ٣٥٢/٢،٣٥١.

[٩] ينظر : النُّكت : ٣٥٢/٢.

[١٠] ينظر : مجموعة الشافية :١٢٧/١.

[١١] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للخضر اليزدي : ١٢٧/١،١٢٨، و ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، د. طارق الجنابي: ٧٥.

[١٢] النُّكت : ٣٥٤/٢.

[١٣] ينظر : مجموعة الشافية : ١٣١/١،١٣٢، والنُّكت : ٣٥٤/٢.

[١٤] ينظر : شرح الشافية ، للخضر اليزدي : ١٢٧/١، والنُّكت : ٣٥٥/٢.

[١٥] شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي : ١٢٤/١، وينظر : النُّكت : ٣٥٧/٢.

[١٦] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي : ١٢٤/١.

[١٧] الشافية :٥٩، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي: ٧/١.

[١٨]ينظر : النُّكت : ٣٦٠/٢.

[١٩] شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي : ١٣٠/١.

[٢٠] ينظر : المنصف : ٨/١، و الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور : ٥١، والمبدع الملخص من الممتع ، لأبي حيان :٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٧٧.

[٢١] ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف ، لابن هشام : ٩٧،٩٨.

[٢٢] الشافية : ٥٩، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٧/١.

[٢٣] النُّكت : ٣٦١/٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للخضر اليزدي : ١٣٢/١.

[٢٤]ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ركن الدين الاستراباذي : ١٧٣/١.

[٢٥]الشافية : ٦٠،وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٣٥/١.

[٢٦]النُّكت : ٣٦١/٢.

[٢٧]ينظر : المنصف : ٢٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي: ٣٧،٣٦/١، ونزهة الطرف ، لابن هشام:١٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب ، للخضر اليزدي: ١٧٠/١،والمناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لابن الغياث : ٤٨،٧٤/١.

[٢٨]النُّكت : ٣٦٢/٢ ، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، د. عبدالعال سالم مكرم : ٢١٠.

[٢٩]شرح الشافية ، للخضر اليزدي : ١٧٠/١.

[٣٠]ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني : ٢٨٦/٢، ومختصر في شواذ القرآن ، لابن خالوية : ١٤٥.

[٣١]ينظر :شرح الكافية الشافية : ٢٠٢١/٤، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ، د. صاحب أبوجناح : ٤٦.

[٣٢]البحر المحيط : ١٣٣/٨، وينظر : الدر المصون : ٤٢/١٠.

[٣٣]ينظر : نزهة الطرف : ١٠٧.

[٣٤]الشافية : ٦١، وينظر : شرح الرضي على الشافية : ٣٩/١.

[٣٥]النُّكت : ٣٦٣/٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ١٧٦/١.

[٣٦]ينظر : مجموعة الشافية : ١٨٨،١٨٧/١.

[٣٧]ينظر : شرح الشافية ، للخضر اليزدي : ١٧٦/١.

[٣٨]ينظر : الكتاب : ٢٣٥/٣.

[٣٩]ينظر :شرح المفصل : ١٥٥/٤، مجموعة الشافية : ١٨٨/١.

[٤٠] الشافية : ٦٣، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٩٢/١.

[٤١] ينظر :النُّكت : ٣٧٣/٢.

[٤٢] ينظر : الكتاب : ٥٥/٤، ودقائق التصريف ، للمؤدب : ١٦٥، و المفتاح في علم الصرف ، للجرجاني : ٤٩، وشرح الملوكي في التصريف : ٧٠، وإحياء الصرف ، رضا هادي حسون العقيدي : ٨٢.

[٤٣] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي :٩٤/١، ومجموعة الشافية : ١/ ٢٣٤، نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني : ١٥١،وشرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ١/ ٢١٢، وأبنية الأفعال ، نجاة الكوفي : ٥١.

[٤٤] ينظر : أوزان لفعل ومعانيها ، د. هاشم طه شلاش : ٧٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٩٤.

[٤٥] الشافية : ٦٣، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٩٦/١.

[٤٦] النُّكت : ٣٧٤/٢.

[٤٧] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ٢١٧،٢١٦/١، والنُّكت : ٣٧٤/٢.

[٤٨] الشافية : ٦٣، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٩٩/١.

(٤٩) النُّكت : ٣٧٥/٢.

(٥٠) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي :١٠٠/١، وإحياء الصرف : ١٤٨.

(٥١) ينظر : المفصل : ٢٧٩.

(٥٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي :١٠٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ٢١٨/١، والمناهل الصافية : ٧٢/١، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب : ٢١٣،٢١٤.

(٥٣) ينظر : إحياء الصرف : ١٤٨.

(٥٤)الشافية : ٦٣، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ١٠٤/١.

(٥٥)النُّكت : ٣٧٦/٢ ، ينظر : وشرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي :٢٢٤/١.

(٥٦)ينظر : شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش : ٧٦، و الممتع في التصريف : ١٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي :٢٢٤/١، مجموعة الشافية : ١:٢٤٢.

(٥٧) ينظر : دروس لتصريف : ٨٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٤٠٥.

(٥٨)الشافية : ٦٤، وينظر : شرح شافية ابن لحاجب ، للرضي : ١٠٨/١.

(٥٩)النُّكت : ٣٧٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين الاستراباذي : ٢٦٣/١.

(٦٠)ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي :٢٢٨/١.

(٦١)ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي :٢٢٨/١.

(٦٢)ينظر : مجموعة الشافية : ٢٤٥/١.

(٦٣)ينظر :مجموعة الشافية : ٢٤٥/١،٢٤٦.

(٦٤)ينظر : نزهة الطرف ،: ١١٢، وشرح التسهيل ، للمرادي :٢٦٩/١، والنُّكت : ٣٧٧/٢.

(٦٥)الشافية : ٦٤، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١١٠/١.

(٦٦) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين الاستراباذي : ٢٦٥/١، وأبنية الأفعال : ٦٤.

(٦٧) ينظر : مجموعة الشافية : ١/ ٢٤٨،٢٤٩، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب : ٢٢٧.

(٦٨) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ٢٣١/١، والنُّكت : ٣٧٨/٢.

(٦٩) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٦٧/١، والنُّكت : ٣٧٨/٢.

(٧٠) ينظر : مجموعة الشافية : ٢٤٩/١.

(٧١) ينظر : النُّكت :٣٧٨/٢، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ٢٣٢/١.

(٧٢) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٠٨/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ٢٣٢/١، والمناهل الصافية : ٧٧/١.

(٧٣) الألفية : ٧٤، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٨/٤.

(٧٤) النُّكت : ٣٨٠/٢.

(٧٥) ينظر : أوضح المسالك :٣٢٥/٤، وشرح التصريح على التوضيح : ٦٦٩/٢.

(٧٦) ينظر : توضيح المقاصد : ١٥٢٦/٥، وحاشية الصبان : ٣٥١/٤ ، والنُّكت : ٣٨٠/٢.

(٧٧) الشافية : ٥٩، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ١٠/١.

(٧٨) النُّكت : ٣٨٠/٢.

(٧٩) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ١٣٦/١، والنُّكت : ٣٨٠/٢.

(٨٠) الشافية : ٦٣، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ١١/١.

(٨١) ينظر : النُّكت : ٣٨٢/٢.

(٨٢) ينظر : ورح شافية ابن الحاجب ، لليزدي : ١٤٩/١.

(٨٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين : ١٨٣/١.

(٨٤) الألفية :٦٤، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠٠/٤.

(٨٥) ينظر : النُّكت : ٣٨١/٢، وشرح التسهيل ، للمرادي : ٩٣٣/٢.

(٨٦) ينظر : توضيح المقاصد : ١٥٣١/٥.

(٨٧) ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف ، لابن مالك : ٣٧.

(٨٨) ينظر : الخصائص : ٥٢/٢،والمقاصد الشافية : ٣٤٣/٨، وشرح التصريح على التوضيح : ٦٧١/٢.

(٨٩) ينظر : رأي البصريين في الإنصاف :٧٨٨/٢.

(٩٠) ينظر : شرح ابن الناظم : ٥٨٨.

(٩١) ينظر : توضيح المقاصد : ١٥٣١/٥.

(٩٢) ينظر : تسهيل الفوائد : ٢٩٧، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٣٥/٤.

(٩٣) الألفية : ٧٥، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠٣/٤.

(٩٤) ينظر : النُّكت : ٣٨٤/٢.

(٩٥) ينظر : توضيح المقاصد : ١٥٤٠/٥، والمقاصد الشافية : ٤٠٦/٨ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٦٩ ، والصيغ الثلاثية ، د. ناصر حسين علي :١٤٧.

(٩٦) الألفية : ٧٥، ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠٤/٤.

(٩٧) النُّكت : ٣٨٥/٢.

(٩٨) ينظر : المصنف شرح تصريف المازني :١٣٣/١، والممتع الكبير في التصريف : ١٧٢ ، والمبدع الملخص من الممتع : ٤٠، والصيغ الثلاثية : ١٥٣.

(٩٩) ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ١٧٣.

(١٠٠) ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ١٧٣، والمبدع الملخص من الممتع :٤٠،٤١.

(١٠١) ينظر : الكتاب :٢١٨/٣، والأصول في النحو : ٨٦/٢، والمسائل المنثورة ، للفارسي : ٢٠٤، والمنصف : ١٣٤/١.

(١٠٢) ينظر : المسائل المنثورة : ٢٠٤،٢٠٥، والمسائل العضديات : ٧٨، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ، لابن الناظم "١٤٤، ١٤٥، " رسالة ماجستير" ، والمرادي وكتابه توضيح المقاصد ، د. علي عبود الساهي ٥٠٢.

(١٠٣) لم اعثر عليه في كتب الحديث ، ينظر : الطبقات الكبرى : ٦٧/١، و موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ،د. خديجة الحديثي : ١٨٥.

(١٠٤) ينظر : الخصائص : ٢٥١/١، والمنصف : ١٣٤/١، و الممتع الكبير في التصريف : ١٧٢،١٧٣.

(١٠٥) الشافية : ٨١، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٣٣٣/٢.

(١٠٦) النُّكت : ٣٨٨/٢.

(١٠٧) ينظر : التكملة ، للفارسي :٥٤٢،وشرح التصريف ، للثمانيني : ٢٢٦، وشرح شافية ابن الحاجب، لنظام الدين النيسابوري :٤١٦ –٤١٧.

(١٠٨) ينظر : الصرف ، د. حاتم الضامن : ٧٦.

(١٠٩) ينظر : توضيح المقاصد : ١٥٢٨/٥،١٥٢٩.

(١١٠) ينظر : درس التصريف ، محمد محي الدين عبدالحميد : ٣٩،وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٩٦،٩٧، وعمدة الصرف ، د. كمال إبراهيم : ٢٣٢، والصرف الوافي ، د. هادي نهر :٢٦،٢٧.

(١١١) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٩٢،٢٩٣، وجموع التصحيح والتكسير ، د. عبدالمنعم سيد عبدالعال :٧، والمهذب في علم التصريف ،د. هاشم طه شلاش :١٦٤.

(١١٢) الألفية : ٦٥، وينظر : شرح ابن عقيل : ١١٤/٤.

(١١٣) النُّكت : ٢٧٦/٢ .

(١١٤) ينظر : جموع التصحيح والتكسير : ٣٢ .

(١١٥) ينظر : الصحاح : ٢٤٠١/٦، وأوضح المسالك : ٢٧٦/٤، وإرشاد السالك : ٥١٧/٢، والمقاصد الشافية : ١٨/٧.

(١١٦) الألفية : ٦٥، وينظر : شرح ابن عقيل : ١١٥/٤.

(١١٧) ينظر : النُّكت : ٢٧٦/٢.

(١١٨) ينظر : المقاصد الشافية : ٢٣،٢٢/٧، جموع التصحيح والتكسير : ٤٣، والمهذب في علم التصريف : ١٦٩، والصرف ، د. حاتم الضامن :٢٥٦.

(١١٩) ينظر : النُّكت : ٢٧٦/٢.

(١٢٠) ينظر : المقاصد الشافية : ٣١،٣٠/٧، والنُّكت : ٢٧٧/٢.

(١٢١) الألفية : ٦٦، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٢٠،١١٩/٤ .

(١٢٢) النُّكت : ٢٧٩/٢.

[١٢٣] ينظر : تسهيل الفوائد : ٢٧٢، وتوضيح المقاصد : ١٣٨٧/٥، وشرح الأشموني :١٨٣/٤، والنُّكت : ٢٧٩/٢، وحاشية ابن حمدون : ٣٦٢/٢.

[١٢٤] الألفية : ٦٦، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٢٦/٤.

[١٢٥] النُّكت : ٢٨٤/٢.

[١٢٦] ينظر : حاشية الصبان : ٤/ ١٨٩، والنُّكت : ٢٨٤/٢.

[١٢٧] الألفية : ٦٧، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٢٧/٤.

[١٢٨] النُّكت : ٢٨٥/٢.

[١٢٩] ينظر : تسهيل الفوائد : ٢٧٣، وشرح عمدة الحافظ : ٩٢٢-٩٢٥.

[١٣٠] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٥٢/٤.

[١٣١] ينظر : المقرب : ١٠٧/١ ، وتوضيح المقاصد : ١٣٩٦/٥، وحاشية الخضري : ٨٣١/٢.

[١٣٢] الألفية : ٦٧، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٣٢/٤.

[١٣٣] ينظر : النُّكت : ٢٩٤/٢-٢٩٥.

[١٣٤] ينظر : تسهيل الفوائد : ٢٧٧، وشرح الكافية الشافية : ١٨٦٩/٤،وهمع الهوامع : ١٠٨/٦، ١٠٩.

[١٣٥] ينظر : حاشية الخضري : ٨٣٣/٢، والنُّكت : ٢٩٥/٢.

[١٣٦] ينظر : الممتع في التصريف : ٧٠، وحاشية الخضري : ٨٣٣/٢.

[١٣٧] ينظر : شرح المفصل : ٣٩٤/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ١/ ١٩٠،وشرح جمل الزجاجي :٢٨٩/٢، والمقاصد الشافية : ٢٦٣/٧، وشذا العرف في فن الصرف ، للحملاوي : ٨٨، الصرف الواضح ، د. عبدالجبار علون النايلة : ٢٧٠.

[١٣٨] ينظر : النُّكت : ٣٠٤/٢.

[١٣٩] ينظر : الكتاب : ٤١٧/٣، وارتشاف الضرب : ٣٦٦/١.

[١٤٠] ينظر : الألفية : ٦٥، ٦٨، وشرح ابن عقيل : ١٣٩،١١٤/٤.

[١٤١] ينظر : المقرب : ١٠٧،٨٠/٢، وشرح جمل الزجاجي :٥١٣،٢٨٩/٢.

[١٤٢] ينظر : الشافية : ٧٣،٧٠،٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ١٨٩/١، ٨٩،٤/٢.

[١٤٣] الشافية : ٦٨، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ١٨٩/١.

[١٤٤] النُّكت : ٣٠٤/٢.

[١٤٥] ينظر : شرح جمل الزجاجي :٢/ ٢٨٩، وارتشاف الضرب : ٣٥١/١، والنُّكت : ٣٠٤/٢.

[١٤٦] الألفية : ٦٩، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٤٨/٤.

[١٤٧] النُّكت : ٣١٠/٢، وينظر : توضيح المقاصد : ١٤٣٦/٣.

[١٤٨] ينظر : المقاصد الشافية : ٣٧٣،٣٧٢/٧.

[١٤٩] شرح الكافية الشافية : ١٩١١/٤.

(١٥٠) ينظر : المقاصد الشافية : ٣٧٤/٧.

(١٥١) الشافية : ٦٩، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٢٦٥/١.

(١٥٢) شرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين الاستراباذي : ٣٥٧/١، وينظر : النُّكت : ٣١٥/٢.

(١٥٣) النُّكت : ٣١٥/٢.

(١٥٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٨٤/١،٣٨٥، والنُّكت : ٣١٥/٢.

(١٥٥) نزهة الطرف : ١١٥.

(١٥٦) الألفية : ٦٩، ينظر : شرح ابن عقيل : ١٥١/٤.

(١٥٧) ينظر : توضيح المقاصد : ١٤٤٢/٥، والنُّكت : ٣١٦/٢.

(١٥٨) ينظر : شرح ابن جابر الهروي : ٢٦٨/٤.

(١٥٩) ينظر : شرح المكودي : ٨٤٠/٢.

(١٦٠) ينظر : أوضح المسالك : ٢٩٧/٤.

(١٦١) ينظر : شرح الأشموني : ٧٢٣/٣.

(١٦٢) ينظر : شرح ابن طولون : ٣٤٨/٢.

(١٦٣) إرشاد السالك : ٥٨٧/٢، وينظر:شرح المفصل : ٤٣٦/٣.

(١٦٤) ينظر : المقاصد الشافية : ٤٢٥/٧،٤٢٨.

المصادر والمراجع :

١. ابن الحاجب النحوي : آثاره ومذهبه. د. طارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٤م.

٢. أبنية الأفعال دراسة لغويَّة قرآنيَّة : د. نجاة عبدالعظيم الكوفيّ، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م.

٣. أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة بغداد،١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.

٤. أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب - دراسات لسانية لغوية: د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

٥. إحياء الصرف : رضا هادي حسون العقيدي ، دار الكوثر ، العراق – بغداد ، ط١ ، ٢٠١٥م.

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، ومراجعة د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م .

٧. إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك : برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧) ، تحقيق محمود نصار ،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١، ٢٠٠٤م .

٨. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٣، ١٩٩٦م.

٩. أوزان الفعل ومعانيها : الدكتور هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب ، النجف ١٩٧١م .

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، (د.ط) ٢٠٠٨م.

١١. إيجاز التعريف في علم التصريف : أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك ابن(ت:٦٧هـ) .تحقيق :محمد عثمان.ط١.مكتبة الثقافة الدينيَّة.القاهرة.مصر. ٢٠٠٩.

١٢. البحر المحيط : أبو حيَّان الأندلسي ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، وشارك في تحقيقه، د. زكريا عبد المجيد ، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م

١٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، مصر،١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٤. التكملة : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، مطابع مديرية دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٩٨١م .

١٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي المعروف بابن أم قاسم(ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م .

١٦. جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية : عبد المنعم سيد عبد العال ، دار الإتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٧. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٤ – ٢٠٠٣م .

١٨. حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمّد بن علي الصبان (ت١٢٠٥ه) ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.

الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقق: محمد علي النّجار ، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد،ط٤، ١٩٩٠م

١٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق:د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٢٠. دراسات في علم الصَّرف، د. عبدالله درويش، الطبعة الثالثة، مكتبة الطالب الجامعيّ، مكّة المكرَّمة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٢١. دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا، بَيْرُوْت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٢٢. دقائق التصريف : للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب المتوفى في القرن الرابع الهجري ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، ط١ ، ٢٠٠٤م.

٢٣. الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكِّيَّة، مكَّة المكرَّمة، ١٩٩٥م.

٢٤. شذ العرف في فن الصرف ، احمد الحملاوي ،ط١٦ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، ١٩٦٥ م.

٢٥. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٢٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠ ، ١٩٨٠م

٢٧. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك،المسمّى(منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك) : نور الدّين علي بن الأشمونيّ(ت٩٢٩هـ)،تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي،بيروت، ط١، ١٩٥٥م.

٢٨. شرح التسهيل " القسم الصرفي " : الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تحقيق د. ناصر حسين علي ، دار سعد الدين ط١، ٢٠٠٨م.

٢٩. شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٣٠. شرح التصريف : عمرو بن ثابت الثمانينيّ (ت:٤٤٢هـ)تحقيق :د.إبراهيم بن سُليمان البُعيمي . ط١.مكتبة الرشد.الرياض.١٩٩٩ .

٣١. شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إياز (ت٦٨١هـ) تحقيق د. هادي نهر والأستاذ المحامي هلال ناجي، دار الفكر، عمان ،ط١ ، ٢٠٠٢ م.

٣٢. شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصَّرف والخطّ)، سيد عبد الله المعروف بنقرة كار (ت٧٧٦هـ)، ضبطها واعتنى بها محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط١،٢٠١٤م .

٣٣. شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصَّرف والخطّ): فخر الدين الجاربرديّ (ت٧٤٦هـ)، ضبطها واعتنى بها محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط١،٢٠١٤م .

٣٤. شرح الشافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) تحقيق : محمد نور، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت ،١٩٧٥م ١٣٩٥هـ .

٣٥. شرح ألفية ابن مالك : محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهروي الأندلسي (ت ٧٨٠هـ) تحقيق : عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ،ط١، ٢٠٠٠م.

٣٦. شرح الكافية الشافية : جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢م .

٣٧. شرح الملوكي في التصريف : موفق الدين بن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، قطر ، ط٢ ،١٩٨٧ .

٣٨. شرح جمل الزّجاجيّ (الشّرح الكبير): ابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ،دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٩. شرح شافية ابن الحاجب ، في علمي التصريف والخط ، الخَضر اليزدي (أتمه سنة ٧٢٠ هـ) ، تحقيق الدكتور حسن أحمد عثمان ، مؤسسة الريان ، ط١ ، ٢٠٠٤ .

٤٠. شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٤١. الصرف : الدكتور حاتم صالح الضامن ، جامعة بغداد١٩٩١م، ١٤١١هـ.

٤٢. الصرف الواضح : عبد الجبار علوان النايلة – دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل ١٩٨٨م .

٤٣. الصرف الوافي: الدكتور. هادي نهر ، طبع بمطابع البتعليم العالي ،١٩٨٩م.

٤٤. الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالةً : الدكتور. ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٨٨ .

٤٥. الطبقات الكبرى : محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، عني بتصحيحه وطبعه إدوارد سخو ، مطبعة برلين ، منشورات مؤسسة النصر ، طهران ، ١٩٤٠م .
٤٦. عمدة الصرف : كمال إبراهيم ، مطبعة الزهراء ـ بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٧م .
٤٧. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٤م.
٤٨. المبدع الملخص من الممتع :أبو حيان الاندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى احمد النحاس ، مكتبة الازهر – القاهرة، ١٩٨٣ م .
٤٩. المبدع في التصريف : أبو حيان الاندلسي ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، ط/١ ، ١٩٨٢م .
٥٠. متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها:د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ٢٠٠٦م.
٥١. المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية : الدكتور علي عبود الساهي ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
٥٢. المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل عن كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، (د.ت).
٥٣. المسائل المنثورة : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧ه) ، تحقيق : شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار ، عمان – الأردن ، ط١ ، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٤م .
٥٤. المفتاح في الصرف: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٥٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٨ه - ٢٠٠٧م .
٥٦. المقتضب : أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد(ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٤م .

٥٧. المقرّب: ابن عصفور علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تح: احمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦.

٥٨. الممتع الكبير في التصريف : ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنات ناشرون ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .

٥٩. المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، ابن الغياث (لطف الله بن محمد ت ١٠٣٥هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن محمد شاهين ، دار مرجان للطباعة ، ١٩٨٤.

٦٠. المنصف شرح تصريف المازني : أبو الفتح بن جنّي شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، مصر ، ط١، ١٩٥٤م .

٦١. المهذب في علم التصريف، الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، د. هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٢ه- ٢٠١١م.

٦٢. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د. خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١م

٦٣. نزهة الطرف في علم الصرف : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق ودراسة : د. أحمد عبد المجيد هريدي ، ط١ ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٦٤. نزهة الطرف في علم الصرف : أحمد بن محمد الميداني(ت٥١٨هـ) تحقيق : السيد محمد عبدالمقصود درويش ، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة ،ط٢، ٢٠٠٨م.

٦٥. النكت على الألفيَّة والكافية والشَّافية والشّذور والنّزهة : جلال الدين السِّيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور فاخر جبر مطر ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م .

٦٦.